

ملاحظات حول مبررات وامكانية اعادة توطین سكان المناطق النائية في ليبيا

الدكتور مصطفى عمر التير (*)

مقدمة :

تعد الجمهورية العربية الليبية من حيث المساحة (١٧٥٩٥٤٠ كم^٢) رابع دولة في أفريقيا بل ان مساحة ليبيا تزيد عن نصف مساحة الهند ومع ذلك لا يتعدى عدد السكان المليونى نسمة . وهذا راجع فى المكان الاول إلى أن الغالبية العظمى من مساحة ليبيا صحراء ، والى عدم وجود مصادر ثابتة لمياه الرى كالانهار مثلا أو معدل عال من كمية الامطار السنوية . فليبيا تخلو من الانهار والبحيرات وعلى الرغم من أن الامطار تهطل فى فصل الشتاء على الاجزاء الشمالية من البلاد فان كمية المطر السنوية لا تكفى لاقامة زراعة مستديمة الا فى أجزاء محدودة . ولذلك تعتمد زراعة ليبيا على المياه الجوفية ولم تكتمل بعد الدراسات التى ستوضح إمكانية هذا المصدر من المياه وهل بالامكان الاعتماد على كمية المياه الجوفية اذا ما أريد التوسع فى الانتاج الزراعى . لقد قيل بأن كمية المياه الموجودة فى البحيرة الجوفية التى اكتشفت عام ١٩٦٩م تحت رمال واحة الكفرة تعادل كمية المياه التى ستجرى فى وادى نهر النيل لمدة ٢٠٠ سنة ، وبالامكان الاعتماد على كمية المياه هذه لزراعة حوالى (١٩٣٠٠٠) فداناً لمدة تزيد على ٣٠٠ سنة .

وإذا كانت هذه التقديرات سليمة فيمكن بالطبع التوسع فى برامج النشاط الزراعى فى هذا الجزء من الجمهورية بل وفى أجزاء أخرى خارج منطقة واحة الكفرة .

(*) استاذ مساعد بقسم الاجتماع بكلية الآداب - الجامعة الليبية .

وتنتيجة للظروف الطبيعية الآتفة الذكر تركز أغلب سكان ليبيا في شريط ضيق مواز لساحل البحر الأبيض المتوسط وانتشر بضعة آلاف في الواحات المتبعثرة في الصحراء •

وعلى الرغم من الظروف غير المشجعة على تزايد السكان فإن معدل زياد سكان ليبيا في السنوات الأخيرة وصل إلى ٣.٨٪/١ وهذه نسبة عالية إذا ما قورنت بمعدلات نمو السكان في مجتمعات أخرى •

ويبدو أن جزءاً من هذه النسبة العالية راجع إلى عودة المهاجرين الليبيين لقد عاد في السنوات الأخيرة إلى ليبيا كثيرون من الذين كانوا قد غادروا ليبيا أيام الاحتلال الإيطالي •

امكانيات ليبيا الاقتصادية :

ونعني بالامكانيات الاقتصادية في هذا المجال توفر رأس المال وتوفير الأيدي العاملة اللازمة لتوظيف رأس المال في مشاريع إنتاجية •

لقد كانت ليبيا إلى سنوات قليلة من بين أفقر بلاد العالم من حيث القدر على الإنتاج الاقتصادي • وأجمع الاقتصاديون الذين كتبوا عن ليبيا قبل اكتشاف البترول على استحالة قيام اقتصاد سليم في هذه البقعة من العالم ، كما أكدوا بأر الليبيين يظلون معتمدين باستمرار على العون الخارجي •

وأفادت التقارير الاقتصادية التي كتبت في أوائل الخمسينيات من هذا القرن أن متوسط دخل الفرد يقل عن (٥٠ دولاراً) في السنة • وبالطبع لن يرتفع معدل تكوين رأس المال عن الصفر في بلاد يقل متوسط دخل الفرد فيها عن (٥٠ دولاراً) وبعبارة أخرى لن يكون بإمكان مثل هذه البلاد تخصيص مبالغ مالية ذات قيمة لصرفها على برامج التنمية ولا توفير مبلغ سنوي يمكن إعادة توظيفه في مجالات إنتاجية •

(١) الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، المسح الاقتصادي للجمهورية العربية الليبية ، طرابلس ، ١٩٧١ ، ص ٣٢ •

ولكن اكتشاف النفط في الصحراء الليبية وتصديره بكميات كبيرة جعل الدخل القومي يقفز فجأة قفزات سريعة فأصبحت ليبيا في مقدمة البلاد النامية من حيث امكانياتها المادية . وقفز متوسط دخل الفرد من أقل من (٥٠ دولارا) في السنة في عام ١٩٥١ الى (١١٥ دولارا) في عام ١٩٥٨ و (٩٢٦) دولارا في عام ١٩٦٧ و (١٦٩٥) دولارا في عام ١٩٧٠ وهذا مستوى عال بالنسبة للبلاد النامية . فمثلا كان متوسط دخل الفرد في عام ١٩٦٨ حوالي (١٠٠) دولارا في السودان و (٢٢٦) دولارا في تونس و (١٨٢) دولارا في مصر .

قلنا أن متوسط دخل الفرد في ليبيا وصل اليوم مستوى عاليا بالنسبة للبلدان النامية وذلك لانه بالمقارنة مع متوسط دخول الافراد في البلاد المتقدمة تكنولوجيا فان متوسط دخل الفرد في ليبيا يبدو منخفضا ، فمثلا وصل متوسط دخل الفرد في السويد في عام ١٩٦٨ الى (٣٢٠٠) دولارا وفي الولايات المتحدة الامريكية في عام ١٩٦٨ الى (٤٤٠٠) دولارا . والجدير بالذكر أن متوسط دخل الفرد في البلدين ينمو بمعدل ٣.٥٪ و ٢.٤٪ على التوالي . ولذلك فاذا استمر نمو متوسط دخل الفرد في ليبيا بنفس المعدل الذي كان عليه خلال السنوات الاخيرة والذي يقارب ٣.٠٪ تقريبا سنرى بأن متوسط دخل الفرد في ليبيا أصبح يضاهى متوسط دخل الفرد في أغنى بلاد العالم ٢ .

وتجدر الاشارة الى أن ارتفاع متوسط دخل الفرد في مجتمع لا يعنى بالضرورة أن جميع أو حتى غالبية أفراد ذلك المجتمع ينعمون بالحياة الرغدة . لان الطريقة التي يتوصل بها لتحديد متوسط دخل الفرد لا تأخذ في الحسبان الحالة الاقتصادية لكل فرد على حده . ولذلك فقد يعطى الرقم الدال على متوسط دخل الفرد صورة غير حقيقية للواقع الاقتصادي للغالبية ، فبالامكان وجود مجتمع يكون متوسط دخل الفرد فيه عاليا ومع ذلك تعيش الغالبية العظمى من السكان في فقر مدقع .

إلا أن متوسط دخل الفرد يعطى فكرة عن الامكانيات المالية المتوفرة لدى

(٢) أخذت الارقام الخاصة بمتوسط دخول الافراد من :
United Nations, International Financial Statistics, 25 (May 1972), p. 326 ;
(June 1972), pp. 115-117, 326-326, 350, 364-367.

المجتمع ، فبلوغ متوسط دخل الفرد السنوى (١٦٩٥ دولارا) يعنى بأن لليبيسا امكانيات مالية حسنة . وبامكان هذا البلد أن يعتمد على نفسه لتمويل برامج التنمية ولرفع مستوى حياة المواطنين .

ولكن المال وان كان عاملا مهما للتنمية الاقتصادية فهو ليس بالعامل المهم الوحيد . اذ يحتاج المال إلى من يستعمله استعمالا سليما ليصبح عنصر انتاج . وهنا يأتي دور الشق الثانى من الامكانيات الاقتصادية وهو الطاقات البشرية ، فهل تتوفر في هذا المجتمع جميع الايدى العاملة التى تتطلبها طبيعة النهضة الاقتصادية الحالية ؟ وهل هذه فى المستوى الفنى والعلمى المطلوب ؟ وهل لدى أفراد القوة العاملة الاستعداد الضرورى للعمل والرغبة الصادقة لبذل الجهد ؟ .

سوف لا نحاول الاجابة عن جميع هذه الاسئلة فى هذا المجال ولكننا سنستعرض باختصار بعض خصائص القوة العاملة فى البلاد .
لعل الامية هى أسوأ تركة خلفتها عهود الاستعمار ليعانى من نتائجها الليبيون لسنوات طويلة .

لقد بذل الليبيون مجهودات طيبة خلال العشرين سنة الاخيرة لنشر التعليم والوعى التعليمى وأثمرت هذه الجهود فى مجال تعليم الصغار وخصوصا الذكور . إلا أن الجهود الرسمية وغير الرسمية لنشر التعليم بين من فاتتهم فرصة التعلم فى الصغر لم تحقق نجاحا ملموسا بعد ، فنسبة الامية لا تزال عالية جدا كما يتضح من الجدول رقم (١) .

جدول رقم (١)

المستويات التعليمية للمواطنين من عمر ٦ سنوات فما فوق في سنة ١٩٦٤م

المستوى التعليمي	ذكور	اناث	المجموع
أميون	٣٥١٦٥٣	٥١١٨١٥	٨٦٣٤٦٨
قراءة فقط	١٠.٩٢	٢٧٤٦	٢١٨٣٨
قراءة وكتابة	٢٠١٨٧٣	٤١٦٨٥	٢٤٣٥٥٨
شهادة ابتدائية	٣٥٠.٨١	٤٤٥٨	٣٩٥٣٩
» اعدادية	١٤٦٤٥	١٥٠٠	١٦١٤٥
» ثانوية	٤٤٥٥	٢٩٥	٤٧٥٠
» جامعية فما فوق	١٤٢٧	٩٦	١٥٢٣
المجموع	٦١٩٤٤٢	٥٦٢٧٥٢	١١٨٢١٩٤

المصدر :

الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٢ .

وكما هو واضح في الجدول رقم (١) فان نسبة الامية بين الاناث أعلى منها بين الذكور ، ففي الوقت الذي تجاوزت فيه نسبة الامية بين الاناث ٩٠٪ لم تزد النسبة بين الرجال عن ٥٧٪ وستستمر هذه الهوة بين الذكور والاناث في مجال التعليم لسنوات كثيرة وذلك لوجود ظروف إجتماعية تعرقل انتشار التعليم بين الاناث .

جاء في التقارير الرسمية أن جميع الذكور الذين في سن مرحلة الدراسة

الابتدائية كانوا مسجلين في المدارس في عام ١٩٦٨ ، وكانت نسبة الاناث المسجلات في المدارس في عام ١٩٦٨ أقل قليلا من ٥٠٪ من مجموع اللاتي كن في سن مرحلة الدراسة الابتدائية^٣ .

ولعل القول بأن جميع الذكور الذين في سن الدراسة الابتدائية منتسبون الى المدارس الابتدائية قول مبالغ فيه . وترجع المبالغة الى صعوبة تقدير عدد الطلبة المنتسبين إلى المدارس الابتدائية والذين تجاوزوا هذه المرحلة . إذ لا يزال في كثير من مدارسنا الابتدائية وخصوصا في الريف طلاب تجاوزت أعمارهم السن المحددة لطلاب المرحلة الابتدائية . وإستنادا الى معدلات تزايد طلبة المرحلة الابتدائية يمكن القول أن ما لا يقل عن ٩٠٪ من الذكور الذين يصلون سن السادسة يسجلون في المدارس الابتدائية ، ولكن لا يبقى جميع هؤلاء في المدرسة حتى يكملوا تعليمهم الابتدائي .

لقد بينت التقارير الرسمية وكذلك البحوث التي تناولت موضوع التعليم في ليبيا بأن نسبة كبيرة من الذين يسجلون في المدارس يتخلفون عن مواصلة التعليم^٤ ، ويبدو أن عدد الطلبة الذين لا يستمرون في الدراسة الى نهاية مرحلة الدراسة الابتدائية كبير ولذلك ظلت أعداد الطلبة - في مراحل التعليم ما فوق الابتدائية واعداد من يكملون هذه المراحل بسيطة جدا .

« ... فبافتراض بقاء معدلات الفاقد ونسب الالتحاق في المراحل المختلفة على ما هي عليه الآن يتبين أن من كل (١٠٠٠) تلميذ يلتحقون بالسنة الاولى الابتدائية يتخرج منهم (٧٦) طالب في المرحلة الاعدادية بعد ٩ سنوات ، (٤٩) طالب في المرحلة الثانوية بعد ١٢ سنة ، ١٤ طالب فقط في المرحلة الجامعية بعد ١٦ سنة^٥ » .

- (٣) الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٠ .
 (٤) انظر مثلا البحث رقم ٣ من بحوث وفد ليبيا لمؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسؤولين عن التخطيط الاقتصادي في الدول العربية الذي عقد في طرابلس في الفترة الواقعة ما بين ٩ - ١٤ أبريل من عام ١٩٦٦ .
 (٥) عبد التواب اليماني ، « التعليم والقوى البشرية في ليبيا » ، دراسات في الاقتصاد والتجارة ، مجلد ٦ العدد ١ ، ١٩٧٠ ، ص ٥٤ .

ان نشر التعليم الابتدائي بين المواطنين في مجتمع من المجتمعات يمكن أن ينظر اليه كاستثمار • ولكن الفائدة التي سيجنيها هذا المجتمع من مثل هذا النوع من الاستثمار ستكون منقوصة ما لم تواكب مجالات التعليم الاخرى انتشار التعليم الابتدائي خصوصا وأن الاعمال التي تتطلب مستوى من التعليم أعلى من مستوى المرحلة الابتدائية في إزدياد من يوم الى آخر ، ولذلك فستظل ليبيا الى سنوات قادمة في حاجة إلى الاستعانة بالبلاد الاخرى لتوفير عاملين من ذوى التعليم ما فوق الابتدائي •

لقد كانت مجالات العمل المتوفرة في ليبيا حتى سنوات قليلة لا تكاد تتعدى مجالات العمل التقليدية لسكان حوض البحر الابيض المتوسط كالزراعة والرعى والتجارة وصيد السمك والوظائف الحكومية إلا أن النهضة الاقتصادية الاخيرة فتحت أمام الليبيين آفاقا جديدة في مجال العمل — كالعمل في شركات النفط وفي ميادين البناء والصناعة كما تطور الجهاز الادارى بالحكومة واتسعت مجالاته •

ولكن غالبية الوظائف التي استحدثت في البلاد تشترط في المتقدمين لشغلها درجة معينة من التعليم أو الخبرة الفنية • وهذا يعنى أن بعض الليبيين الباحثين عن العمل لن تتوفر فيهم الشروط التي تتطلبها الوظائف في الوقت الحاضر • وتضطر الدوائر الحكومية وكذلك القطاع الخاص الى البحث خارج ليبيا عن تتوفر لديهم الخبرات والمهارات المطلوبة •

ولكن هل يعنى هذا بأنه ليست هنالك بطالة في المجتمع الذى يستورد الايدي العاملة ؟ وتعنى لفظ « بطالة » هنا ظاهرة وجود عدد من الافراد القادرين على العمل الباحثين بجد عن أعمال العاطلين لعدم توفر مجالات العمل في المجتمع • وتستثنى من تعريف البطالة هذا فئة القادرين على العمل الذين فضلوا باختيارهم أن يظلوا عاطلين ، كما تستثنى فئة الافراد الذين يضعون شروطا خاصة لقبول الوظيفة أو نوع العمل كأن يكون مكان العمل قريبا من مكان السكن مثلا ويختارون البطالة عن قبول الاعمال التي لا تتوفر فيها شروط معينة •

وتشير إحصائيات عام ١٩٦٤م إلى أن نسبة البطالة بين الذكور كانت ٨٥٪ ، ولكن كثيرا من المسؤولين يؤكدون أن مجال العمل متوفر في الوقت الحاضر لجميع الفئات الباحثة عن العمل بما في ذلك فئة العمال غير الفنيين .

ولكن توفر فرص العمل حتى لغير الفنيين لا يعنى بالضرورة أن كل شخص يبحث عن عمل سيجد عملا ولا أن جميع الطاقات المتوفرة في المجتمع مستغلة إستغلالا إقتصاديا حسنا - وأن توفرت فرص العمل في مدينتي بنغازي وطرابلس فانها غير متوفرة في كثير من القرى ، وفي الوقت الذي يبحث فيه أرباب العمل عن العمال تظل أعداد كبيرة من الايدي العاملة عاطلة أو شبه عاطلة أما لانها لا تملك المهارات والخبرات المطلوبة أو لانها ليست موجودة في المكان الذي يتوفر فيه العمل .

ولذلك فعلى الرغم من أن متوسط دخل الفرد قد وصل الى مستوى عال ، وتوفر فرص العمل خصوصا في المدن ، لا يزال لبييون عاطلين وشبه عاطلين يعيشون حياة الفقر والكفاف .

ويبدو أن ظاهرة الفقر من بين الصفات التي ستستمر ملازمة للمجتمعات البشرية على الرغم مما وصل إليه الانسان الحديث من تقدم . فحتى في تلك المجتمعات التي وصلت درجة من الغنى المادى لم تعرف لها البشرية مثيلا من قبل لا تزال فئات من المواطنين تعيش في فقر مدقع .

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن كم عدد فقراء ليبيا وأين يعيشون ؟ ولا نستطيع أن نجد اجابة واضحة لمثل هذا السؤال ، فعلى الرغم من أن لفظة فقير تعنى مدلولا متعارفا عليه في المجتمع الليبي لا يوجد تعريف رسمى لمستوى الفقر نستطيع أن نستند عليه في عملية إحصاء الفقراء . أما بالنسبة الى المناطق التي يعيش

فيها فقراء ليبيا فبالامكان القول بصفة عامة بأنها أحياء الصفيح الموجودة في المدن وبعض أجزاء القرى الفقيرة والواحات النائية .

مساهمة المرأة في الانتاج الاقتصادي :

بالاضافة إلى قلة عدد سكان ليبيا بالمقارنة مع مساحة البلاد والى عدم الاستفادة ببعض الطاقات البشرية لعدم ملاءمتها لانواع الاعمال أو لانتشارها في مجموعات صغيرة متباعدة فان الانظمة الاجتماعية السائدة حرمت البلاد من عدد لا بأس به من الايدي العاملة . فالفصل الموجود بين الاناث والذكور أدى إلى أن تبقى غالبية النساء في البيوت . إن طبيعة العمل في الريف وبساطة الحياة الاجتماعية ساعدت الكثير من نساء الريف على الاشتراك مع الرجل في الاعمال الاقتصادية خارج المنزل . وبقيت المرأة في المدينة باستثناء نسبة بسيطة بعيدة عن المشاركة الفعالة في الاعمال ذات الانتاج الاقتصادي .

وتتمثل النسبة البسيطة من النسوة العاملات في المدن في عاملات التنظيف والفتيات حديثات التعليم واللاتى يعملن خارج البيت كمدرسات وممرضات وموظفات إداريات .

كما توجد فئة من النسوة يقمن بأعمال ذات انتاج إقتصادي ولا تستدعى خروج المرأة من بيتها ولا مخالطة الرجال وتتمثل هذه الاعمال في صناعة البسط والملابس الوطنية كالجرد والعباءة .

وتوضح الاحصائيات الرسمية أن ٢٧٪ فقط من جميع الاناث من سن ٦ سنوات فما فوق في ليبيا يشتغلن في أعمال ذات إنتاج إقتصادي . وهذه نسبة ضئيلة خصوصا إذا قورنت بمثيلاتها في البلدان الاخرى فمثلا بلغت النسبة في الاتحاد السوفيتي ٤١٪ وفي ألمانيا الغربية ٣٠٪ وفي فرنسا ٢٧٪ وفي

اليابان ٣٨٦٪ بينما لم تزد في جمهورية مصر العربية عن ٤٨٪ ووصلت في الجمهورية العربية السورية إلى ١٤٧٪^٧ .

ذكرنا أن الغالبية العظمى من النساء خصوصا في المدن لا يقمن بأعمال تعود بنفع إقتصادي مباشر وهذا لا يعنى بالضرورة أن نساء المدن يعشن حياة خمول وكسل أو يقضين كل أوقاتهم في أعمال غير مجدية . بل على عكس ذلك فالمرأة في المجتمع الليبي سواء في المدينة أو الريف امرأة ذات أعمال كثيرة وليس لديها من وقت الفراغ إلا القليل . لأنها وحدها تتحمل مسؤولية القيام بجميع الاعمال المنزلية من تنظيف وطبخ وتربية أطفال الخ . . وحجم الاسرة الليبية كبير إذا ما قورن بحجم الاسرة في كثير من المجتمعات . فمتوسط حجم الاسرة الليبية كان ٢٢ شخصا حسب إحصاء عام ١٩٦٤م^٨ وليس هنالك ما يدعو إلى الاعتقاد أن متوسط حجم الاسرة الآن أصغر مما كان عليه في عام ١٩٦٤م .

ثم أن عادة الاستعانة بالخدم والمرييات غير منتشرة بين الاسر الليبية إلا في نطاق ضيق . ولا يزال المنزل هو المكان الرئيسى الذى يتناول فيه جميع أفراد الاسرة جميع الوجبات الغذائية . فعادة تناول الطعام في المحلات العامة كالمطاعم غير منتشرة بين الاسر الليبية . وعلى الرغم من أن السوق الليبية توفر الكثير من الادوات المنزلية التى من شأنها أن تساعد ربة البيت على القيام بواجباتها كالفرن الكهربائى أو فرن الغاز وغسالة الملابس وغسالة الصحون الخ . . فان إقبال الاسرة

United Nation, Demographic Yearbook, 1970, pp. 595 - 612.

(٧)

وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام ترجع إلى إحصائيات أخذت في سنوات مختلفة كما أن الحد الأدنى للسنة لم يكن واحدا في جميع الحالات فمثلا الأرقام الخاصة بروسيا ترجع إلى عام ١٩٥٩ ، بينما ترجع الأرقام الخاصة بألمانيا ، فرنسا ، واليابان إلى عام ١٩٦٥ ، وترجع أرقام جمهورية مصر العربية إلى عام ١٩٦٠ ، وأما أرقام الجمهورية العربية السورية فترجع إلى عام ١٩٦٧ .

كما أن الحد الأدنى للسنة للإناث للنسب الخاصة بكل من جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية هو ٦ سنوات ويرتفع هذا الحد الأدنى إلى ١٣ سنة بالنسبة لألمانيا و ١٤ سنة بالنسبة لفرنسا و ١٥ سنة بالنسبة لليابان وهو غير مبين بالنسبة لروسيا .

(٨) التعداد العام للسكان - ١٩٦٤ ، ص ١٤ .

الليبية على إستعمال هذه الادوات لا يزال محدودا . وأوضحت دراسة مدينة إجدايا مثلا بأن نسبة الاسر التي عندها غسالة ملابس لا تزيد عن ٩.٠٪/ كما لم تتجاوز نسبة الاسر التي تستخدم الكهرباء أو الغاز في الطبخ ٨٪/ من مجموع الاسر التي شملتها العينة بالدراسة ٩ .

إن نسبة الاسر التي تستعين بالادوات المنزلية الحديثة في مدينة كطرابلس أو بنغازي لا بد وأنها أعلى من تلك النسبة التي ذكرناها لمدينة إجدايا ثم أن دراسة إجدايا أجريت عام ١٩٦٦م ونعتقد بأن عدد الاسر التي تستعمل الادوات الحديثة في المنازل في تزايد كل عام إلا أن استعمال هذه الأدوات لم ينتشر على نطاق واسع بحيث يمكننا القول بأنها أصبحت من مستلزمات حياة الاسرة الليبية وبالتالي سرت عمل ربة البيت ووفرت لها وقتا يمكن أن يستعمل في أعمال ذات إنتاج إقتصادي .

لقد كان من بين أهم النتائج المباشرة لفترة الرواج الاقتصادي التي تمر بها البلاد هجرة أعداد كبيرة من سكان الريف والواحات إلى المدن . ويبدو أن المسؤولين عن عمليات إحصاء السكان في ليبيا قد اعتبروا عواصم المحافظات هي التجمعات السكانية الوحيدة التي يمكن أن يطلق عليها لفظ « مدن » .

وسنأخذ بهذا التعريف للمدينة على علته - إذ لا نحتاج في هذه المناسبة إلى إيجاد تعريف أفضل للمدينة .

وكما هو واضح من الجدول رقم (٢) فإن نسبة تزايد سكان المدن في ليبيا أعلى بكثير من النسبة العامة لتزايد السكان .

(٩) قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية ، كلية الآداب - الجامعة الليبية ، المسح الاجتماعي الاقتصادي لمدينة إجدايا ، بنغازي - دار ليبيا للنشر والتوزيع ، بدون تاريخ ، ص ٥٠ - ٥١ .

جدول رقم (٢)

نسبة عدد سكان مراكز المحافظات في سنوات ١٩٦٨/٦٤/٥٤ م

السنة	عدد السكان	النسبة المئوية لسكان ليبيا
١٩٥٤	٣٣٩٩٧٠	٪٣١ر٢
١٩٦٤	٥٣٣٣٩٠	٪٣٤ر٢
١٩٦٨	٦٦٤ر٨٠٠ (*)	٪٣٦ر٨

(*) تقديرات

المصدر :

الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٢ .

إن حجم هجرة السكان إلى المدينة يتضح أكثر إذا نظرنا لنمو مدينتي طرابلس وبنغازي السكاني كما هو واضح في الجدول رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

تطور عدد سكان مدينتي طرابلس وبنغازي

منذ عام ١٩٥٤ حتى عام ١٩٦٨

المدينة	تعداد ١٩٥٤	تعداد ١٩٦٤	تقديرات ١٩٦٨
سكان مدينة طرابلس	١٢٩٧٢٨	٢١٣ر٥٠٦	٢٦٨ر٧٠٠
سكان مدينة بنغازي	٦٩٧١٨	١٣٧ر٢٩٥	١٩٠ر٧٠٠

المصدر :

الجمهورية العربية الليبية ، الهيئة الفنية للتخطيط ، ص ٤٠ .

لا يستطيع المرء أن يوجه اللوم إلى آلاف المواطنين الذين تركو الريف وانتقلوا للعيش في إحدى المدن ، لأن المدينة توفر مجالات عمل أكثر وأفضل كما توجد في المدينة تلك الانواع من الاعمال التي لها دخل مرتفع ، وفوق هذا وذلك توفر المدينة أسباب الحياة الحديثة .

لقد جاء في إحصائيات وزارة الصناعة لعام ١٩٦٤ بأن نصيب مدينة طرابلس وحدها من المؤسسات الصناعية والتجارية في ليبيا قد زاد عن ثلث هذه المؤسسات كما تركز في مدينة طرابلس حوالي ٦٣٪ من مجموع المؤسسات التي وصفت بأنها كبيرة الحجم وهي تلك المؤسسات التي تستخدم ٢٠ شخصا فما فوق ١٠ ثم أن دواوين الحكومة موجودة في المدن بل تستحوذ مدينة أو مدينتان في العادة على أغلب الوظائف الحكومية .

ان ظاهرة الهجرة من الريف الى المدينة ظاهرة تنتشر في الوقت الحاضر في أغلب مجتمعات العالم وخصوصا المجتمعات الصناعية أو التي تهتم بالصناعة . وتفيد الدراسات المتعلقة بهذه الظاهرة بأن أغلب المهاجرين من الريف إلى المدينة هم من صغار السن ومن الذين حصلوا على قسط من التعليم وأكدت الدراسات المحدودة التي أجريت في ليبيا بأن الهجرة الليلية من الريف الى المدينة لم تشذ عن النتيجة التي توصل إليها أغلب من درس موضوعات تتعلق بالهجرة الداخلية وهي الهجرة التي تتم داخل المجتمع الواحد . فمثلا جاء في الدراسة الاجتماعية الاقتصادية لمدينة بنغازي بأن أكثر من ٨٦٪ من جميع الذين قدموا إلى مدينة بنغازي بقصد الإقامة فيها منذ قبل عام ١٩٤٩ تراوحت أعمارهم ما بين ١٤-١٣٦ .

لقد شبه أحد الباحثين الهجرة الداخلية بالسير في طريق ذي اتجاه واحد ، فهي دائما من الريف إلى المدينة وليس العكس إلا فيما ندر ، ولم يذكر أكثر من ٣٠٪ من الذين شملتهم دراسة بنغازي بأنهم لا يرغبون في الإقامة الدائمة في

(١٠) المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(١١) سكوما مكرجي وعزيز القطيفي ، « دراسة اجتماعية - اقتصادية لمدينة بنغازي » ، دراسات في الاقتصاد والتجارة ، المجلد ٦ ، العدد ٢ ، ١٩٧٠ ، جدول رقم ٢ .

بنغازى بينما بلغت نسبة من قال بأنه ينوى الإقامة فى بنغازى باستمرار حوالى ٥٦٦٪ وحوالى ٢٨٧٪ ذكروا بأنهم لم يقرروا بعد ما إذا كانوا ينوون الإقامة الدائمة فى بنغازى أم لا ١٢ . ولقد تضمنت دراسة بنغازى سؤالاً فرضياً يتعلق برغبة المهاجر فى العودة الى موطنه الاصلى لو توفرت فى الموطن الاصلى الامكانيات الموجودة فى مدينة بنغازى وأوضحت الدراسة بأن أغلب القادمين إلى مدينة بنغازى لا يفضلون العودة إلى موطنهم الاصلى ، ولكن يبدو أن لمدة الإقامة التى قضاها المهاجر فى بنغازى بعض التأثير على قراره الخاص بإمكانية عودته إلى موطنه الاصلى . « وهناك نسبة عالية تصل الى ٤٢٥٪ من مجموع المهاجرين دون تحديد لمدة الإقامة لا يرغبون العودة - مقابل ٣٨٣٪ من الراغبين فى العودة الى موطنهم الاصلى . وقد وضح أنه لمدة الإقامة التى قضاها المهاجر فى بنغازى بعض التأثير على قراره تجاه موضوع عودته ، فنسبة كبيرة من المهاجرين منذ مدة تقل عن ٥ سنوات يرغبون العودة إلى موطنهم إذا توافرت فيه فرص مماثلة ، ويختلف نمط الاجابة فى فئتي المهاجرين من الريف والمهاجرين من المدن ، فبالنسبة للمهاجري الريف يوضح الجدول نسبة عالية للمهاجرين غير الراغبين فى العودة سواء قلت أو زادت مدة الإقامة عن ٥ سنوات بينما نجد أنه كلما قصرت مدة الإقامة للمهاجري المدن كلما رغب عدد أكبر منهم فى العودة إلى موطنهم ١٣ » .

ولعل توفير مجالات العمل وإمكانيات الحياة الحديثة فى الريف سيساعد الريف على إسترجاع بعض من هجره الى المدن فى السنوات الأخيرة أو على الأقل الاحتفاظ بالذين لا يزالون يعيشون فى ربوعه .

لقد ذكرنا فى مكان سابق بأن طبيعة المرحلة التى يمر بها النشاط الاقتصادى الليبى فى الوقت الحاضر تستدعى تجنيد خبرات وإمكانيات جميع الليبيين القادرين على العمل ، وذكرنا أيضاً بأن الانظمة الاجتماعية القائمة تحول دون إستغلال بعض القادرين على العمل فى مجالات العمل ذات الانتاج الاقتصادى .

(١٢) المصدر السابق جدول رقم ٤ .

(١٣) المصدر السابق ، ص ٢٠ .

إن تغيير الانظمة الاجتماعية عملية معقدة وتحتاج إلى وقت طويل . فالانظمة الاجتماعية ترتبط بقيم وعقائد وعادات وتغيير هذه ليس بالامر الهين ، ولذلك ستظل نسبة مساهمة المرأة في الانتاج الاقتصادى بسيطة لسنوات كثيرة قادمة .

وذكرنا بأن هنالك بضعة آلاف من السكان منتشرين في مجموعات صغيرة في الواحات ، ان وجود هذه الآلاف في مجموعات صغيرة يقلل من إمكانية الافراد الانتاجية ويجعل أغلبهم عاطلا .

كما أن توفير المرافق العامة الضرورية كالطرق والمدارس والمستشفيات ومحطات الكهرباء والماء لمثل هذه المجموعات المتفرقة أمر صعب بل ومتعذر فى بعض الاحيان ، فليس بالامكان مثلا بناء مدرسة في قرية (مندرة) والتي كان عدد الاطفال بها في جميع سنوات العمر عبارة عن ٤٠ طفلا و ٤٨ طفلة في عام ١٩٦٩^{١٤} كما أنه ليس بالامكان أيضا تعبيد طريق فوق بحر من الرمال المتحركة ولذلك فان تجميع هذه الآلاف في مراكز تجمعات سكانية خطوة ضرورية للاستفادة بطاقات معطلة ولرفع مستوى معيشة آلاف من الفقراء البائسين .

اعادة توطين السكان :

لقد اضطرت مجتمعات كثيرة إلى القيام ببرامج لاعادة توطين السكان ، ولعل أقرب الامثلة إلى مجتمعنا ما تم في السنوات الاخيرة من إعادة توطين أهالى النوبة في جمهورية مصر العربية وسكان وادى حلفا بجمهورية السودان ، ولقد تكونت نتيجة لبناء السد العالى في أسوان بحيرة كبيرة غمرت مياهها أراضي زراعية فى منطقتى النوبة ووادى حلفا مما اضطر حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية السودان إلى بناء قرى جديدة لاعادة توطين الاهالى الذين غمرت مياه النيل أراضيهم وقراهم .

كان الهدف من وراء أغلب عمليات التهجير الجماعية أو إعادة التوطين هو

(١٤) مندرة قرية من قرى الجنوب والارقام مأخوذة من تقرير موجز وضعته الوحدة الاجتماعية المتنقلة التابعة لوزارة العمل والشئون الاجتماعية التقرير فى عام ١٩٦٩ .

الرفع من مستوى معيشة من أعيد توطينهم وإيجاد مكان أنسب لحياة أفضل .
ولقد أكدت نتائج الكثير من الدراسات بأن انتقال الفرد من مكان جغرافي إلى
آخر كان من بين أهم العوامل التي أدت إلى تحسين مستوى معيشة الفرد ، إلا أنه
كان لبعض عمليات التهجير الجماعية نتائج سلبية وردود فعل عكسية .

إن الانتقال من مكان جغرافي إلى آخر الناتج عن طريق عملية تهجير جماعية
يختلف كثيرا عن الذي يتم نتيجة رغبة الفرد وتخطيطه ، فيتم النوع الأخير من
الانتقال بعد إقناع الفرد بضرورة الانتقال ، وفي الغالب يختار الفرد مكان إقامة
الجديد ، أو على الأقل أمامه فرصة الاختيار بين عدد من الامكنة الجديدة التي
يمكنه أن ينتقل إليها ، وقد يتم إنتقال الفرد بهذه الطريقة ضمن برنامج انتقال
جماعة كبيرة إلا أن انتقال هذه الجماعة يتم على مراحل ويستغرق وقتا طويلا
نسبيا ، فعادة ما ينتقل أحد أفراد الأسرة للعمل والمعيشة في بيئة جديدة وبعد مدة
من الزمن يلحق به شخص ثان من الأسرة ثم ثالث وهكذا إلى أن يتم إنتقال جميع
أفراد الاسرة والاقارب والمعارف الخ ..

ولكن الانتقال الناتج عن عملية تهجير جماعية يتم دفعة واحدة وقد يتم دون
أخذ رأى الافراد المعنيين بالامر بل وقد يتم رغم أنف هؤلاء الافراد ومعارضتهم
الشديدة لفكرة تغيير الموطن .

ارتباط الانسان بالمكان :

يرتبط الفرد بالمكان ارتباطا خاصا - إذ يطور المرء مع المكان علاقة شخصية
إن صح التعبير فيميل الواحد منا الى اختيار مكان معين ليستحوذ عليه لنفسه
وقد يكون هذا المكان مقعدا في فصل دراسي أو جزءاً من مكتب أو حجرة أو منزل
أو قطعة أرض الخ ... ويرتبط الانسان بالمكان ارتباطا نفسيا فيفضل المرء الجلوس
في نفس المكان في الفصل الدراسي أو المقهى أو ناصية الشارع ويجب
التردد على الامكنة التي ارتبط بها سواء أكان المكان مسجداً أو ناصية شارع
أو مقهى أو حديقة أو جزءاً من شاطئ البحر الخ ... وكلما كثر تردد المرء على

مكان معين كلما قويت درجة إرتباطه النفسى بهذا المكان . وكلما قويت درجة ارتباط المرء نفسيا بالمكان كلما زادت درجة معارضته لفكرة هجره للمكان ما لم يكن ترك المكان من بين متطلبات الثقافة السائدة والانظمة الاجتماعية كترك الطالب مدرسته الابتدائية ليلتحق بالمدرسة الاعدادية مثلا ، فعندما يودع الطالب مدرسته الابتدائية إلى غير رجعة ليلتحق بمدرسة إعدادية فانه لا يحزن كثيراً ولا يعارض فكرة النقل التى نتج عنها إبتعاده عن أمكنة تعود عليها وله فيها ذكريات ، بل على العكس فانه يرحب بهذا الانتقال لانه تعلم بأن أنظمة التعليم في مجتمعه تستدعى مثل هذا الانتقال ولذلك فانه استعد نفسيا لذلك اليوم الذى يغادر فيه مدرسته الابتدائية إلى غير رجعة .

واستعداد الطالب النفسى لترك مدرسته الابتدائية لا يمنع من أن يتأثر هذا الطالب وتنقبض نفسه عندما تحين ساعة مغادرته للمكان الذى له فيه ذكريات ، ولكن درجة تأثر الطالب وتأسفه وحزنه تقل كثيراً عن درجة تأثر وحزن الشخص الذى اضطر إلى ترك منزله أو أرضه أو قريته أو وطنه .

ويقدم أحد المسؤولين عن إعادة توطين سكان النوبة صورة حية لدرجة تأثر بعض النوبيين عندما حانت ساعة توديعهم للأرض التى تربوا عليها وهى صورة تتكرر فى جميع المناسبات المماثلة فيقول : (لقد أذفت ساعة الرحيل عن الأرض التى عليها درع النوبيون وعاشوا ومن قبلهم عاش آباؤهم منذ ألوف السنين ، والعيون دامعة .. والوجوه شاحبة .. والانساف متقطعة .. والصورة عامة تحكى قصة حب غنيف ووفاء أحد طرفيها أرض النوبة وطرفها الثانى النوبيون ..

عم « ذهب » هذا النوبى العجوز الذى جاوز التسعين من عمره يحمل حفنة من تراب الأرض التى عشقها وعاش عليها وفى حنان وإعزاز يضع حفنة التراب فى قطعة قماش ويضعها فى جيبه .

و « عايشه » الارملة الشابة .. ترتجف كلما نظرت إلى الغرب حيث يرقد زوجها المتوفى هناك .. هناك بين الرمال على أرض النوبة .. وفى لهفة ووفاء تأخذ آنية بها ماء وتتجه إلى المقابر لتسقى ترابا حوى جسد زوجها منذ سنين ..

و « أم النيل » هذه الصبية اليافعة التي فقدت أباه وأما منذ سنين وعاش سنوات عمرها على ذكراهما ممثلة في المسكن ذى الحجرة الواحدة الذى بناه بيده قبل وفاته .. إنها تمسح خديها بجائط المسكن الذى أخذت حبة الرمال تسلسه عن حوائطه ذائبة بتأثير حرارة التنهدات وسيل الدموع .. » ١٥ .

وتعكس الثقافة السائدة في المجتمع فيما تعكس طريقة تفكير أفراد المجتمع واتجاهاتهم ومعتقداتهم وذوقهم الفنى وميولهم الخ .. وتتوفر في الثقافة السائدة في مجتمعنا الكثير من الامثال والاقوال العامة السائدة التى تعكس ارتباط الفرد بالمكان الذى تربى فيه وحرصه على بقعة الارض التى عاش عليها فيقصد (يقول الطير وكرى وكرى) أى بمعنى يحن المرء إلى موطنه أو مكان تربيته كما يحن الطير إلى عشه . ويقال أيضا عند التحدث عن أهمية الاستمرار في الإقامة أرض الآباء والاجداد (أرض بوى وأرض جدى) و (بلادكم يا حجاج) .

وإن كانت جميع هذه الامثلة يصح أن تستعمل كأدلة لحب الوطن بالمفهوم الواسع إلا أنها تصلح في نفس الوقت كشواهد على تعلق المرء بالوطن بالمعنى الضيق وتقصد في هذه الحالة المدينة أو القرية أو حتى الحى أو الشارع .

وتتحكم في درجة استعداد الفرد لمغادرة المكان الذى تعود العيش فيه والانتقال للعيش في مكان جديد ثلاثة أنواع من العوامل :

١ - عوامل جذب محلية :

وهي تلك العوامل التى تشجع المرء على الاستمرار في البقاء في نفس القرية أو المدينة كتوفر أسباب الحياة وطول الفترة الزمنية التى قضاها المرء في القرية أو المدينة ووجود الافراد الذين تربطهم بالفرد علاقات وطيدة - كروابط الدم والعمل والصداقة .

(١٥) وزارة الشؤون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية ، تهجير أهالى النوبة ، القاهرة : دار مطابع الشعب ، بدون تاريخ ، ص ١٨٧ - ١٨٨ .

٢ - عوامل طرد محلية :

وهي العوامل المنفرة الموجودة في البيئة المحلية كقلة الموارد الاقتصادية ، وقلة فرص العمل أو إضطهاد ديني أو إجتماعي أو سياسي ، وفراغ نفسي ناتج عن غياب من تربطهم بالفرد علاقات وطيدة .

٣ - عوامل جذب خارجية :

وهي تلك العوامل المشجعة على الاستقرار في أماكن معينة كتوفر مجالات العمل ، وتوفر متطلبات ووسائل حياة أفضل ، وتوفر درجة عالية من الاطمئنان والحرية الشخصية والعدل واحترام الرأي .

وتؤثر أنواع العوامل التي ذكرناها بطريق مباشر أو غير مباشر في القرار الذي يتخذه الفرد الذي يفكر في ترك موطنه الأصلي ليعيش في موطن جديد سواء أكان إنتقاله من قرية إلى قرية أو من مدينة إلى مدينة أو من قرية إلى مدينة داخل الحدود السياسية للدولة التي ينتمى إليها . أو أن يكون الانتقال في صورة هجرة من البلد الذي ينتمى إليه الفرد إلى بلد آخر تسمح أنظمتها باستقبال المهاجرين من رعايا دول أخرى .

ولكن ما هو أثر العوامل التي ذكرناها عند ما يتم الانتقال من مكان جغرافي إلى آخر داخل برنامج تهجير جماعي خططت له ونفذته السلطة الحاكمة ؟

ليس لهذه العوامل أثر مهم على قرار الافراد المهاجرين لانه كما ذكرنا سابقا قد لا يؤخذ رأى هؤلاء المهاجرين في اختيار المكان الجديد وكثيرا ما يجد أمثال هؤلاء بأنهم أمام الامر الواقع وحرية إختيارهم للمكان الجديد محدودة بما تعرضه السلطات التي قررت وخططت وأشرفت على عملية التهجير .

إلا أن أثر العوامل التي ذكرناها يظهر بوضوح خلال مرحلة تكيف المهاجرين في بيئتهم الجديدة فاذا وفرت البيئة الجديدة الامكانيات المشجعة لحياة أرغد وقدمت مجالات عيش أفضل فسيقلل هذا من مظاهر سوء التكيف والتي عادة ما

تصاحب المراحل الاولى من برامج إعادة التوطين وخصوصا عندما تتم هذه المراحل على حساب تفكك الانظمة الاجتماعية المحلية .

بعض ما قد ينتج عن برامج إعادة توطين السكان من مشاكل وأسبابها

إن التجمعات البشرية التي تهنأ في هذا المجال هي تلك التجمعات الصغيرة المتوقعة على نفسها المنتشرة في الاجزاء الصحراوية أو شبه الصحراوية من ليبيا كقرى (جخره ، مراده ، ومندره ، وقبر عون ، والدوايه الخ ..) ولكل من هذه التجمعات البشرية الصغيرة أنظمة إجتماعية لها تقاليد وعاداتها وقيمها . وعلى الرغم من تشابه الانظمة الاجتماعية الموجودة في ليبيا اشتراكها في صفات عامة فإن لبعضها من الصفات الخاصة ما يجعله متميزا عن غيره . ولعل من أهم ما تشترك فيه المجتمعات البشرية الصغيرة التي يعنينا أمرها هنا : الفقر والامية والتمسك بالقديم والتحفظ والشك فيما هو جديد من أفكار أو وسائل .

ويتعود الفرد سواء في المدينة أو في الريف على علاقات إجتماعية معينة ونشاطات محددة ومن طبيعة المرء أن يدافع عما يؤمن به من عقائد وأفكار وآراء وتقاليد وعادات .

وكلما كانت البيئة الجغرافية التي يعيش فيها الفرد مقفلة عن التيارات الفكرية الخارجية كلما قويت درجة تمسكه بما تعود عليه وكلما زادت درجة مقاومته للأفكار الجديدة حده ، بينما يكون الفرد المتعلم أو الذي تعرض لآثر ثقافات مختلفة أكثر إستعدادا من غيره لتجريب الاشياء الجديدة وأكثر تقبلا للتجديد والتغيير .

قد لا تؤدي برامج إعادة التوطين إلى إحداث تغييرات جذرية في الانظمة الاجتماعية القائمة وفي أنماط العلاقات السائدة وفي مراكز توزيع السلطة المحلية كما حدث في برنامج إعادة توطين سكان النوبة حيث نقلت القرية كوحدة قائمة بذاتها . وعهد المسؤولون عن تنفيذ هذا البرنامج إلى بناء قرى جديدة تطابق القرى القديمة بما في ذلك أسماء الشوارع وأسماء القرى نفسها .

إلا أن برامج أخرى أحدثت تغيرات في الانظمة الاجتماعية وفي أنماط العلاقات وكذلك في توزيع مراكز السلطة • وأى مشروع لتجميع السكان يتم في ليبيا سيكون من النوع الاخير من برامج إعادة توطين السكان •

ولعل بالامكان حصر أسباب مظاهر سوء التكيف التى برزت خلال تنفيذ بعض برامج إعادة التوطين في مجتمعات من نوع مجتمعنا في النوعين التاليين :

١ - عدم الاهتمام بصفات وخصائص التراكيب الاجتماعية القديمة وهى تلك التى كانت موجودة في البيئة قبل بداية عملية التهجير •

٢ - مغالاة المسؤولين في الاهتمام بالمهجرين •

لقد نفذت بعض برامج إعادة توطين السكان من غير أن تسبقها دراسات مفصلة للامكانيات وللأوضاع الاجتماعية وأنماط العلاقات السائدة ولذلك لم يهيا المهجرون تهيئة سليمة للحياة في البيئة الجديدة مما أدى إلى ظهور مشاكل عديدة في مجال حياة الافراد المهجرين •

تتميز حياة الافراد في المجتمعات الصغيرة بالبساطة والبعد عن التكلف • ويسود الانسجام بين المؤسسات الاجتماعية المحدودة الموجودة في البيئة ، كما قد لا تتعدى العلاقات الاجتماعية السائدة علاقة الاسرة وقرابة الدم والعمل • ويلجأ الافراد في الغالب إلى ما يعرف بوسائل الضبط الاجتماعى غير الرسمية لحل المنازعات ومواجهة أنماط السلوك المنحرف فيحكمون كبار السن ويؤمنون بالمسئولية الجماعية ويستعينون بما يعرف (باقامة الحق والباطل) •

ولعل من بين أهم ما يميز التجمعات السكانية الكبيرة كثرة أنواع العلاقات الاجتماعية وتشعبها وتنوع فرص ووسائل العمل وسيادة وسائل الضبط الاجتماعى الرسمية المتميزة بوجود قانون ورجال أمن ونيابة وقضاء الخ ••

ولا شك أنه بإمكان من لم يتعود حياة المدينة التكيف مع الحياة المدنية إلا أنه يحتاج الى فترة زمنية يتعلم خلالها كيف يعيش في مثل هذه البيئة • ولذلك

ينتج عن تجميع جماعات سكانية صغيرة في مكان واحد أن تفقد بعض المراكز الاجتماعية المحلية وخصوصا المراكز القيادية مكائنها السابقة ، فقد يكون المركز المعروف بشيخ القبيلة أو مختار المحلة هو أعلى مركز في القرية الصغيرة ، ويتشعب هذا المركز بجميع الميزات التي تصاحب المركز الاجتماعي العالي كما ترتبط به ما يناسب مكانة المركز من تبعات ، ولكن مثل هذا المركز في المدينة أو في التجمع السكاني الكبير ليس بأعلى مركز اجتماعي ، ويحتاج أولئك الذين كانوا يشغلون مثل هذا المركز في البيئات الصغيرة إلى أن يتعلموا بأن مركز شيخ القبيلة أو مختار المحلة ليس بأعلى مركز في المدينة ، كما يحتاج هؤلاء ومن كانوا يرتبطون بهذا المركز إلى أن يتعلموا بأن بعض الوظائف التي كان يقوم بها شيخ القبيلة أو مختار المحلة في القرية هي من إختصاص مراكز اجتماعية أخرى •

ولا بد من أن تمر فترة زمنية قبل أن يتعلم المهجرون بأن المراكز الاجتماعية والوظائف التي ترتبط بها تختلف عما تعودوا عليه في البيئات الصغيرة • وستظهر خلال هذه الفترة الزمنية مشاكل متعددة بسبب التنازع على مراكز السلطة وتصادم المصالح وما يؤدي إليه جهل الافراد بواجبات وحقوق بعض المراكز الاجتماعية الجديدة عليهم من بلبلة في الافكار وتفتت في الرأي وتضييع وإضاعة للوقت والجهد.

لقد فصل ما بين الافراد وبيئتهم الاصلية فصلا تاما في كثير من برامج إعادة توطين السكان ويبدو أن حالة الفصل التام ما بين المهجرين ومواطنهم الاصلية تولد لدى المهجرين مشاعر معقدة تتميز بالحنين إلى الوطن الاصلى ، وقد يصاحب الحنين إلى الماضي شعور بعدم الرضى عن الحاضر • وإذا تطورت هذه المشاعر فقد تصل إلى درجة يصبح فيها الافراد يعيشون على ذكرى ماض عزيز على نفوسهم على الرغم من فقره الاقتصادي وقلة عطاءه المادى ، أفراد يبذلون أقل جهد ويحلمون أكثر الوقت •

ولا تتولد مثل هذه المشاعر لدى من هاجر القرية أو المدينة من تلقاء نفسه • لان مثل هذا يعتقد أن بإمكانه الرجوع إلى قريته أو مدينته في يوم من الايام ، ويبعث هذا الاعتقاد في نفس المهاجر شعورا بالطمأنينة يقلل من درجة حزنه وتأثره.

لتركه موطنه الاصلى • ولذلك فقد يكون من الافضل إعادة توطين السكان فى مناطق لا تبعد بعدا يجعل رجوعهم إلى مواطنهم الاصلية ولو لزيارة قصيرة أمرا يكاد يكون مستحيلا •

قد يعتقد المسئولون فى الدولة أن عليهم التزامات لا تنتهى نحو الافراد الذين أعيد توطينهم فتعقد الدولة المهجرين بالمساعدات التى لا تكون فى محلها ويتعود المهجرون على مد أيديهم لآخذ المساعدات إيماناً منهم بأن هذا من حقوقهم المشروعة.

لقد نتج عن مبالغة بعض الحكومات التى أشرفت على بعض برامج إعادة التوطين أن تكونت فئة من الكسالى تعيش على ما تقدمه الجهات الرسمية من منح وهبات ، إن مثل هذه الحالة ليست بحالة سليمة بل هى إنحراف عن الاهداف الاساسية لاعادة التوطين ومشكلة تزداد تعقيدا بمرور الايام •

أهمية اندراستات الاستطلاعية :

لا بد وأن تسبق برامج إعادة توطين السكان دراسات متكاملة لجوانب حياة السكان المراد إعادة توطينهم • ويمكن أن تهدف مثل هذه الدراسات إلى التعرف على :

١ - إمكانيات الافراد الانتاجية وتشمل هذه أعمار الافراد والجنس ومستوياتهم المادية والثقافية والصناعات المحلية والمهارات لتحديد المجالات التى يمكن أن يساهموا فيها فى البيئة الجديدة ومجالات التأهيل المهنى التى يمكنهم الاستفادة منها •

٢ - خصائص التركيب الاجتماعى المحلى ليستفاد من تلك الجوانب البناءة فيحافظ عليها فى البيئة الجديدة لأن هذا سيسهل من عملية التكيف خصوصا خلال المراحل الاولى من برامج التوطين • وإذا كان النظام القبلى هو النظام الاجتماعى السائد فان العمل على تحطيم هذا النظام بين يوم وليلة لن يخدم برامج إعادة التوطين • فحتى لو آمن المسئولون عن برامج إعادة

التوطين بعدم ملاءمة هذا النظام لظروف الحياة الجديدة فلا بد من أن تطوّر أنظمة إجتماعية مناسبة لتحل محل النظام القبلى قبل محاولة الاستغناء عن هذا النظام .

٣ - خصائص وأهم مميزات الثقافة السائدة خصوصا تلك المتعلقة بالمعتقدات والقيم والتقاليد والعادات والذوق العام . فالثقافة تؤثر في جميع جوانب الحياة من الطرق المتبعة في تنشئة الجيل الجديد إلى حجم الأسرة المناسب إلى الاهداف العامة إلى الوسائل المسموح بها للوصول إلى الاهداف الخ . فمثلا إذا كان حجم الأسرة في مجتمع من المجتمعات كبيرا وإذا كانت الثقافة السائدة في هذا المجتمع تحض على الاكثار من عدد الاطفال وتثنى على الأسرة الكبيرة فان العمارات الشاهقة ليست بأفضل ما يمكن أن توفره برامج التخطيط والتنمية لاسر مثل هذا المجتمع . كما لا يناسب نمط المدينة في بناء مساكن متلاصقة الأسرة الريفية التي تميل الى الاحتفاظ بعدد من الحيوانات وتربية الطيور وأحيانا إلى إقامة حديقة خضروات صغيرة ملاصقة للسكن .

٤ - القادة المحليون ، تقترن برامج إعادة توطين السكان بمحاولات من المسؤولين لإقناع السكان بالفوائد التي ستعود عليهم إذا انتقلوا إلى البيئة الجديدة ، وعملية إقناع عدد محدود من الافراد أيسر من عملية إقناع الآلاف . وإذا اقتنع القادة المحليون بالفكرة فسيبتولون مهمة اقناع بقية الافراد وبذلك يوفرّون للمسؤولين عن برامج إعادة التوطين وقتا وجهدا يمكن أن يستغلا في مجالات أخرى .

٥ - أهم أهداف الافراد وآمالهم في الحياة . فلكي تكون برامج التنمية أو التغيير واقعية لا بد وأن يؤخذ في الحسبان طبيعة أهداف الافراد المعنيين بالامر . وإذا كان مستوى الطموح منخفضا ولا تتعدى أهداف الاغلبية مستوى حياة بسيطة ولتكن حياة بدائية أو شبه بدائية فلعله من الانسب والافيد في هذه الحالة وضع برامج للرفع من مستوى الطموح ولتغيير طبيعة الاهداف قبل البدء في تنفيذ برنامج تنمية أو إصلاح وضع لافراد طموحين .